إشكالية العلاقة
بين الدولة والدِّين في المغرب

د. إدريس الكنبوري*

مقدمة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مركّب: كيف تطوّر الفاعل الإسلامي في المشهد السياسي المغربي خلال العقدين الأخيرين بوجه خاص، وما الذي حصل لحزب العدالة والتنمية الذي تراجع بنسبة كبيرة من الرتبة الأولى خلال ولايتين انتخابيتين متتاليتين، إلى الرتبة الثامنة، بشكل دراماتيكي؟ وتسعى الدراسة إلى الوقوف على تحوّلات الإسلاميين في علاقاتهم بالنظام الحاكم، خصوصًا حزب العدالة والتنمية الذي انخرط مبكرًا في المشاركة السياسية منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، قبل أن تنعطف إلى قراءة نتائج انتخابات ثامن سبتمبر/أيلول 2021، التي كانت ضربة موجعة للإسلاميين، وأغلقت ـ في نظر الكثيرين ـ قوس الإسلام السياسي في المغرب الذي استمر بين 2012 و2021.

(*) elganbouri2001@yahoo.fr

سياق النشأة

على الرغم من أنّ الحركات الإسلامية تنهل من مصادر مشتركة، وتعلن تطلّعها إلى أهداف متقاربة في مختلف أنحاء العالم العربي، إلا أنها تظلّ في نطاق التفاصيل والتنزيل على صعيد الواقع السياسي خاضعة للسياقات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنشأ فيها، وتتأثّر بالبيئة الداخلية التي تتحرّك في دائرتها، محدّدة زوايا للعمل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة القائمة والشروط السياسية والمعطيات الثقافية والمحيط السياسي المتمثّل في الأحزاب السياسية الموجودة. إنّ الحركة الإسلامية في كلّ قطر بهذا المعنى، هي محاولة للترجمة المحلّية للبعد العالمي الذي يتصف به تيار الإسلام السياسي بشكل عام.

نشأت الحركة الإسلامية المغربية في سياق داخلي طابعه الحضور الطاغي للإسلام في خطاب الدولة الرسمي، ومؤسسة القرويين بمدينة فاس التي كانت اللاعب الرئيسي في احتكار المشروعية الدِّينية ومنحها أو سحبها من الدولة، قبل أن تُدجّن بشكل تدريجي خلال عهد الحماية عبر ما سُمّي بالإصلاحات، ثم الحركة الوطنية التي عملت على توظيف المرجعية الدِّينية في صراعها ضدّ المستعمر، ممثّلة في حزب الاستقلال الذي جمع بين المحافظة والمعاصرة، ولعب دورًا فاعلًا في أسلمة الخطاب الحزبي في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولذلك، نشأت الحركة الإسلامية في المغرب وهي تستبطن هذه الخلفية التاريخية والدِّينية، معتبرة نفسها بمثابة استمرار لتركة الحركة الوطنية لا قطيعة معها، وأداة شبه موازية للدولة في مواجهة اليسار الراديكالي، الذي كانت حركة الشبيبة الإسلامية ـ أول حركة إسلامية ظهرت في نهاية الستينيات ـ ترى فيه العدو الرئيسي، وهو ما جعلها تتقاطع مع أهداف الدولة.

وقد تطوّرت الحركة الإسلامية المغربية خلال العقود الماضية في سياق وطني مختلف، يمنح للأعراف السياسية قيمة أكبر من الأيديولوجيا، ويتقاسم الخطاب

الدِّيني مع العديد من المكوّنات السياسية التي كانت تعلن الإسلام مرجعية لها، مع تباين بينها في التصوّرات، وهو ما قلّص من نزعة المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين على نحو ما حصل في بلدان عربية أخرى. ومكّن احتكار الدولة للدين، والصفة الدِّينية للملك بوصفه أميرًا للمؤمنين، من رسم مجال عمل الإسلاميين في نطاق لا يتعدّونه، على أساس معادلة «إسلامية الدولة علمانية الإسلاميين»؛ ففي الوقت الذي ربط النظام بين الدِّين والسياسة على مستوى الدولة، نجح في الفصل بينهما على مستوى الحركة الإسلامية.

العلاقة بين الدِّين والدولة

منذ بداية الاستقلال حسمت الدولة المغربية في العلاقة بين الدِّين والسياسة؛ فقد ربطت مشروعية النظام الحاكم بالإسلام، وخوّلت صفة أمير المؤمنين ـ التي نُصّ عليها في أول دستور للبلاد عام 1962 ـ الملك السلطة الفعلية في الحديث باسم الدِّين وتمثيله على مستوى الحكم والمجتمع. ذلك أنّ تلك الصفة أعطت للملك حق الاحتكار الحصري للدِّين، وجعلت منه اللاعب الرئيس في الحقل الدِّيني الذي يدور من حوله اللاعبون الآخرون من دون أن يمكّنهم ذلك من منازعته في المشروعية الدِّينية (Mohammed El Ayadi, 2005: 117).

وخلافًا لأنظمة عربية أخرى، منحت الدولة للدِّين هامشًا في استراتيجيتها السياسية للحكم، أو أعلنت علمانيتها، فإن النظام الملكي المغربي وضع منذ وقت مبكر سياسة عمومية في المجال الدِّيني، بل إنه جعل النظام الحاكم نفسه ذا هوية دينية. تمثّل ذلك في إصلاح جامع القرويين، الذي كان مركز العلماء في الماضي، وكان يتوفر على سلطة كبرى في عزل السلاطين، بحيث أُفرغ من محتواه، وأُلحق بالدولة. كما أُنشئت في عام 1962 «رابطة علماء المغرب» لتكون منبرًا للعلماء تحت أعين الدولة، كما أُنشئت «دار الحديث الحسنية» لتقوم بالمهمة التي كانت

تقوم بها في الماضي جامعة القرويين، وهي تخريج العلماء. واستمرت هذه السياسة خلال الثمانينيات، بعد الثورة الإيرانية، عبر إنشاء المجلس العلمي الأعلى، الذي يرأسه الملك بصفته أميرًا للمؤمنين، ووضع قانون للمساجد يجعلها تابعة للدولة، بما ينزع من الإسلاميين إمكانية توظيفها في مواجهة النظام.

قادت تلك السياسة الدِّينية التي نهجها النظام المغربي إلى «دولنة» الدِّين étatisation، بحيث نلاحظ أنّ الدولة حلّت محلّ العلماء في القيام بالأدوار التي كانت مناطة بهم في الماضي. ولدينا نص تاريخي سيصبح الإطار العام الذي يحكم سياسة الدولة تجاه الدِّين في المغرب طيلة العقود الماضية. ففي العام 1966، وبمناسبة «الدروس الحسنية الرمضانية» التي كان الملك الحسن الثاني يقيمها في شهر رمضان، ألقى هو شخصيًا درسًا أمام العلماء والحاضرين بثّه التلفزيون المغربي، شرح فيه الحديث النبوي: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»؛ حيث وضع بشكل نهائي نوعًا من التمييز الوظيفي بين كلٍّ من الدولة ومؤسسة العلماء، وأكد على أنّ الجهة الوحيدة التي من حقها تغيير المنكر باليد هي الدولة. أما دور العلماء فهو التغيير باللسان، بمعنى «إخبار» السلطات المعنية بما يجدونه مخالفًا للشريعة، وهي التي لديها الحق في التدخل (الملك الحسن الثاني، 1993).

شكّلت مرحلة حكم الملك محمد السادس، منذ العام 1999، تحوّلًا نوعيًا في التعاطي مع العلاقة بين الدِّيني والسياسي في البلاد. في تلك المرحلة، كان الإسلاميون المغاربة قد حقّقوا نوعًا من التقدّم على المستوى السياسي، فقد وصل حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان لأول مرة عام 1997، وأصبح جزءًا من المشهد السياسي المغربي. ورفعت جماعة العدل والإحسان المحظورة من سقف مطالبها في اتجاه الضغط على النظام الجديد، حيث وجّه مرشدها عبد السلام ياسين (ت 2012) رسالة قوية إلى الملك تحت عنوان: «رسالة إلى من يهمه الأمر» يدعوه

فيها إلى نهج سياسة مغايرة لوالده، والتخلّي عن جزء من ثروته لفائدة الشعب، وبدأت معالم الصراع بين النظام والإسلاميين ترتسم في الأفق.

غير أنّ تفجيرات 16 أيار/مايو 2003 في الدار البيضاء، وبروز تيار السلفية الجهادية الذي كان وراء تلك الأحداث، منح الدولة فرصًا أكبر في التدخل في المجال الدِّيني من أجل تعزيز مكاسبه السابقة وتقويتها، بما يؤدّي إلى تقليص مجالات نفوذ التيار الإسلامي ويرسم قواعد اللعبة السياسية، خصوصًا في ظلّ التراجع الذي باتت تشهده مختلف الأحزاب السياسية، وعلى رأسها الأحزاب ذات التوجه اليساري والاشتراكي التي تراجعت شعبيتها، بما جعل الإسلاميين يظهرون وكأنهم البديل الوحيد. وقد شهدت تلك المرحلة دفعة جديدة من الإصلاحات التي مسّت المجال الدِّيني، تمثّلت في ما سُمّي بـ«إعادة هيكلة الحقل الدِّيني»، حيث تمّ تغيير قانون المساجد، وإنشاء المجالس العلمية التي غطّت مختلف أقاليم المملكة، وتعديل القوانين المؤطّرة للتعليم الدِّيني، وتكوين المرشدين والمرشدات الذين بات دورهم ملء الفراغ في مواجهة التيار الإسلامي، ثم إنشاء هيئة الإفتاء التابعة للمجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك، بما يسحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي في مجال الفتوى.

كان الهدف من تلك الإصلاحات تأكيد سيطرة الدولة على الحقل الدِّيني، وقطع الطريق أمام التيارات السلفية والإسلامية لعدم مزاحمة الدولة في توظيف الخطاب الدِّيني في المجال العام؛ وفي عام 2004، ألقى الملك بمناسبة عيد الجلوس خطابًا قويًا قال فيه إنّ «السياسة والدِّين، في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين»[1]. وقد كانت في الحقيقة إشارة

(1) https://www.pnct.ma/ar/discours-et-messages-royaux/ns-alkhtab-almlky-alsamy-bmnasbt-yd-alrsh

واضحة إلى ضرورة التمييز بين مهام الدعوة لدى الحركة الإسلامية والوظيفة السياسية، إذ لم يعد من مهامها القيام بشؤون الدعوة التي أصبحت لها مجالاتها الخاضعة لسلطة الدولة، وإنما أن تعمل في المجال السياسي بمنطق السياسة لا بمنطق الدِّين.

إن هذا الإطار العام لضبط العلاقة بين الدِّين والدولة هو الذي ظل قائمًا منذ بداية الاستقلال، وتعزّز طيلة العقود التالية من خلال الإصلاحات الدِّينية والمؤسساتية التي قام بها المغرب، بحيث مكّنت تلك الإصلاحات من وضع المؤسسة الملكية في مركز المعادلة بين الدِّين والسياسة، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية المغربية منذ البداية تعي حدود الدور الدِّيني الذي يمكنها أن تنهض به، وأن تعرف بأن الاندفاع على المستوى الدِّيني سيدفعها بالتأكيد إلى الاصطدام بالمؤسسة الملكية.

الإسلاميون ونظام الحكم

استفاد النظام الملكي في المغرب من تجربة حركة الشبيبة الإسلامية التي تأسست في نهاية الستينيات كجمعية ثقافية ـ دعوية إسلامية، بقيادة الشيخ عبد الكريم مطيع، كجمعية قانونية. ففي تلك المرحلة كان هدف النظام الحدّ من نفوذ التيار اليساري ـ الماركسي، الأمر الذي دفعه إلى السماح بإنشاء حركة الشبيبة لتكون أداة لمجابهة اليسار في الجامعات والنقابات العمالية، وتشجيع الجمعيات والهيئات ذات التوجه السلفي خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات. وقد جاءت تلك السياسة في إطار الدعم الذي قدّمته المملكة العربية السعودية للجمعيات السلفية في مختلف الأقطار العربية والإسلامية لمواجهة التيار القومي من جهة والتيار الشيوعي من جهة ثانية.

بيد أن الدولة اصطدمت بهذين التيارين، الإسلامي الحركي والسلفي الدعوي، في منتصف السبعينيات وبداية الألفية الثالثة. فقد انتقلت حركة الشبيبة الإسلامية من مواجهة اليسار إلى مواجهة الدولة، وتشرّبت الفكر القطبي الإخواني المتشدّد، وبدأت تدعو إلى قلب نظام الحكم. وفي عام 1975 سيتهم النظام الحركة باغتيال القائد النقابي اليساري عمر بنجلون، ويُحكم على الشيخ عبد الكريم مطيع بالسجن مدى الحياة، ما دفعه إلى الفرار خارج المغرب هو وعدد من أطر الحركة، ما أدى إلى تفكك هذه الأخيرة ونشأة جمعيات إسلامية من طرف الأعضاء الذين كانوا ينتمون إليها، أخذت تقترب من النظام أكثر وتنتقد تجربة الشبيبة الإسلامية.

أما التيار السلفي، فقد انبثق منه تيار جهادي في مرحلة ما بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، وقام موالون لتنظيم القاعدة بالعمليات الإرهابية التي حصلت في الدار البيضاء في 16 أيار/مايو 2003، وهو ما استدعى من الدولة إعادة النظر في مجمل السياسة الدِّينية التي كانت منتهجة في الماضي. فالتيار اليساري لم يعد له حضور يذكر في المشهد السياسي، والسياسة التي اتبعها النظام السابق لمواجهته لم تعد ذات نفع، وبات عليه البحث عن ترتيبات جديدة تؤدّي إلى تقليم أظافر التيارين الإسلامي والسلفي، في ظلّ تحوّلات إقليمية ودولية شهدت تناميًا مطردًا لهذين التيارين.

سعى التيار اليساري خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى محاربة الواجهة المدنية للنظام الملكي، فهو لم يكن معنيًا بالواجهة الدِّينية إلا باعتبار أنها امتداد للواجهة المدنية في نظام الحكم، كونه كان ينظر إلى الدِّين بوصفه آلية من آليات تثبيت الحكم. هذا بينما كان هدف التيار الإسلامي محاربة الواجهة الدِّينية، إذ لم يكن معنيًا بالواجهة المدنية إلا بوصفها امتدادًا للواجهة الدِّينية من خلال آلية البيعة، ذلك أنّ التيار الإسلامي كان يرى أنّ السلطة يجب أن

تكون نابعة من الدِّين، ومن ثمة عمل على التشكيك في البيعة الدستورية لنظام الحكم، على أساس أنها بيعة غير شرعية.

وقد تباينت مواقف الإسلاميين المغاربة من نظام الحكم تأييدًا ومعارضة. ففي الوقت الذي أعلنت جماعة العدل والإحسان أنّ نظام الحكم ومؤسسة إمارة المؤمنين تفتقد إلى الشرعية، ما تركها خارج المشهد السياسي دون الاعتراف الرسمي بها، أعلنت حركة التوحيد والإصلاح ـ التي هي الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية ـ أنّ الدولة في المغرب دولة مسلمة، وأن «إمارة المؤمنين باعتبارها من المرتكزات التي يقوم عليها بناء الدولة المغربية هي رمز لهذه الحقيقة وضمان لحفظها واستمرارها» (موقع حركة التوحيد والإصلاح، 2003).

بيد أنه على الرغم من كون جماعة العدل والإحسان وقفت موقف المعارضة من الواجهة الدِّينية للحكم، ممثّلة في مؤسسة إمارة المؤمنين، إلا أنها بقيت محافظة على الطابع السلمي للمعارضة، ولم تنجرّ إلى استعمال العنف أو الدعوة إلى قلب النظام. ويعود هذا إلى ثلاثة عوامل رئيسة: العامل الأول، هو الجذور الصوفية لمؤسس الجماعة الشيخ عبد السلام ياسين، التي جعلته يرفض العنف ويراهن على التربية وممارسة الدعوة بهدف إعداد ما يمكن أن نسميه «البنية التحتية للتغيير»، عبر تربية جيل مستقبلي يمكنه أن يجعل التغيير السلمي المنشود ممكنًا دون إراقة دماء، وهو ما أطلقت عليه الجماعة مصطلح «القومة». والعامل الثاني، هو تجذّر المؤسسة الملكية بالمغرب، وحصول حالة من الإجماع حول مؤسسة إمارة المؤمنين، ما جعل الجماعة تدرك صعوبة رفع شعار الثورة أو قلب نظام الحكم لأن مثل ذلك الشعار سيؤدّي إلى عزلها. أما العامل الثالث، فيتمثّل في أنّ الدولة نجحت في استيعاب مؤسسة العلماء ومراكز إنتاج النخب الدِّينية، بحيث صار من غير الممكن بالنسبة للحركة الإسلامية استقطاب الهيئة العلمية وكسبها إلى جانبها لتحصيل نوع من المشروعية الدِّينية.

أما حزب العدالة والتنمية، فقد مثّل النموذج الذي عملت الدولة على تقديمه لباقي الإسلاميين، كحزب استوعب خصوصيات البلد، وأدخل تغييرات جذرية على قاموسه السياسي في وقت مبكر. والواقع أن الدولة المغربية شرعت في ترويض إسلاميي حركة التوحيد والإصلاح منذ النصف الأول من الثمانينيات، عندما انسحبوا من حركة الشبيبة الإسلامية وأنشأوا جمعية «الجماعة الإسلامية». فقد فتحت معهم حوارًا منذ نهاية الثمانينيات بمشاركة العلماء تحت اسم «جامعة الصحوة الإسلامية»، كان الهدف منه تقريب الإسلاميين من العلماء لا العكس. وعلى الرغم من أنّ الدولة رفضت الترخيص للحركة بإنشاء حزب على أساس ديني، إلا أنها فتحت أمامهم خيار الانضمام إلى حزب قائم معترف به هو حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عام 1996، وقد تمّ ذلك وفق شروط معيّنة على رأسها الاعتراف بمؤسسة إمارة المؤمنين والنظام الملكي، وتحييد الإسلام كبعد سياسي من خطاب الحزب، والاقتصار على البعد الأخلاقي فيه. وبذلك نجحت في خلق نموذجها في إدماج الإسلاميين، وبات الخيار الوحيد أمام التيارات الإسلامية الأخرى هو تقليده (Aziz Chahir, 2014: 135-233).

النموذج المغربي واختبار الربيع العربي

ممّا لا شك فيه أنّ المعطيات السابقة تظهر لنا المسار السياسي الذي شهد تشكّل «نموذج مغربي» في إدماج الإسلاميين في العمل السياسي. ويمكن القول بأن تجربة الجزائر مع الإسلاميين في بداية التسعينيات من القرن الماضي شكّلت المرآة التي نظر عبرها النظام المغربي إلى الحالة الإسلامية؛ ففي مقابل النموذج الجزائري كان على المغرب نحت نموذجه الخاص الذي يرتكز على قائمتين: تحييد المؤسسة الملكية عن دائرة التدافع السياسي وجعلها مؤسسة فوق التيارات والأحزاب، والسماح للإسلاميين بالعمل السياسي وفق ضوابط معيّنة، وبشكل متدرّج.

لقد أثرت هذه الخصوصية في شكل التعاطي مع أحداث الربيع العربي التي انطلقت من تونس عام 2011. فالإسلاميون لم يرفعوا شعارات مناوئة للنظام، كما لم يدعوا إلى إسقاطه كما حصل في بلدان عربية أخرى، بل اقتصروا على رفع شعارات ذات طابع اجتماعي واقتصادي، أهمها محاربة الفساد وإصلاح القضاء والتوزيع العادل للثروة. وعلى العكس ممّا كان متوقّعًا من جماعة العدل والإحسان، التي كان لديها خطاب متشدّد تجاه الدولة، فقد سعت إلى التظاهر في الشارع إلى جانب حركة 20 فبراير بشكل محدود، ورفعت شعاراتها التقليدية التي تنادي بمحاربة الفساد وتعديل الدستور، ولم تميّز نفسها كثيرًا عن باقي التنظيمات السياسية، كما امتنعت عن المطالبة بالإطاحة بالنظام، ولم تسعَ إلى الدعوة إلى العصيان المدني لتحقيق «القومة» ـ هذا المصطلح الحاضر في أدبيات الجماعة وشيخها عبد السلام ياسين ـ والأكثر من ذلك أنها تحالفت مع حزب ماركسي صغير ليس له حضور في الشارع هو «حزب النهج الديمقراطي». بل إننا لاحظنا كيف أنّ الجماعة بقيت معزولة بين مختلف الأحزاب والهيئات التي نزلت إلى الشارع، بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الذي لم يتجاوب مع خطابها. وعندما وصل الحزب إلى الحكومة بعد انتخابات 2011 وتعديل الدستور، كان أول شيء صرّح به رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، هو ضرورة تسوية وضعية الجماعة من الناحية القانونية، مقابل الاعتراف بمشروعية النظام الملكي ومؤسسة إمارة المؤمنين.

حقّق حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011 فوزًا كاسحًا بفوزه بـ125 مقعدًا في البرلمان، وهي سابقة لم تحصل مع أيّ حزب سياسي آخر، كما أنّ الحزب نفسه لم يسبق أن فاز بها، وذلك بالنظر إلى المناخ السياسي والاجتماعي الذي ولّده الحراك العربي وحركة 20 فبراير ـ التي كانت النسخة المغربية للربيع العربي (الحبيب استاتي زين الدِّين، 2019: 313). ففي

الماضي، كان الحزب يحدّ من مشاركته، خصوصًا في الانتخابات المحلية، ويمتنع عن تغطية جميع الدوائر، بناء على اتفاق بينه وبين وزارة الداخلية، أو رضوخًا للضغوطات التي كانت تمارس عليه بشكل غير مباشر عبر الأحزاب الأخرى، خاصة الأحزاب التقليدية التي كانت تتخوّف من اكتساح الإسلاميين لمناطق نفوذها. بيد أنّ الملاحظ أنّ الدولة في انتخابات 2011 نأت بنفسها عن لعبة شدّ الحبل مع الإسلاميين، وسمحت لهم بالفوز الواسع الذي حقّقوه، فقد كان الهدف من وراء ذلك إظهار نجاح النموذج المغربي في التعامل مع الفاعل الإسلامي الذي كان قد أصبح محطّ ثقة لدى الدولة ـ وإن بشكل محدود ـ ولم يعد مصدرًا للمخاوف، خصوصًا في ظلّ صعود الإسلاميين في أكثر من بلد عربي نُظّمت فيه انتخابات. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، الحيلولة دون ظهور تيارات إسلامية متشدّدة في حال ما أغلقت الأبواب أمام الحركات المعتدلة التي تغلّب مبدأ التعاون مع الدولة على مبدأ الصدام معها.

يقوم النظام الانتخابي في المغرب على أساس منطق لا يسمح بفوز أيّ حزب سياسي بغالبية مقاعد البرلمان، الأمر الذي يجعل الحزب الفائز بالمرتبة الأولى مضطرًا إلى الدخول في ائتلاف حكومي. بناء على ذلك، شكّل حزب العدالة والتنمية حكومة من أربعة أحزاب سياسية تنتمي إلى اليمين والوسط واليسار، وأعلن تحالفًا ثنائيًا مع حزب يساري هو التقدّم والاشتراكية، الذي كان يُسمّى «الحزب الشيوعي» سابقًا، وكانت في ذلك إشارة إلى أنّ الحزب ينظر إلى التحالفات على أساس سياسي براغماتي، وليس أيديولوجيًا.

يعرّف الحزب نفسه بصفته حزبًا ذا مرجعية إسلامية، وهي مرجعية يتقاسمها مع مختلف الأحزاب السياسية بمختلف توجّهاتها الأيديولوجية التي تعلن إيمانها بالمقدّسات أو التوابث المعلنة في البلاد، والتي تشكّل الإطار العام الذي يضبط العمل السياسي؛ وهي الدِّين الإسلامي، والمؤسسة الملكية، والوحدة الترابية

للمملكة. وهذا يعني أنّ تمثيل الإسلام يبقى حكرًا على مؤسسة إمارة المؤمنين التي يمثّلها الملك شخصيًا، ولا يمكن لأيّ تنظيم أن يمتلك هذه الصفة.

من هذا المنطلق، أعلن بنكيران مرات عدة أن لا علاقة لحزبه بتجربة الإخوان المسلمين المصرية. وصرّح في أحد اللقاءات في موقع لكم الإخباري في 12 حزيران/يونيو 2016، أنّ «الإخوان المسلمين» بعثوا من يؤسّس لهم فرعًا في المغرب، إلا أنهم فشلوا في تحقيق ذلك، بل انتقد شعارهم حول «الإسلام هو الحلّ». كما أنّ أحمد الريسوني، أحد الأعضاء البارزين في حركة التوحيد والإصلاح ورئيسها السابق، هاجم الجماعة المصرية، في حوار مع أسبوعية «الأيام» المغربية، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، وأعرب عن ارتياحه لإزاحة محمد مرسي عن الحكم عام 2013، مؤكّدًا أنّ حركته لا علاقة لها بالإخوان المسلمين. ويحرص مسؤولو الحركة والحزب معًا على التمييز بين التجربة المغربية والتجارب العربية الأخرى، ويؤكّدون على الطابع الخاص والمحلّي للتيار الإسلامي في المغرب.

أظهر حزب العدالة والتنمية خلال السنوات الماضية التي أدار فيها التحالف الحكومي أنه حزب سياسي لا حزب ديني، فقد أخرج الدِّين من مجال التدبير؛ كما لم تكن له سلطة مباشرة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تظلّ دائمًا من وزارات السيادة التي تكون فيها السلطة الأولى للملك. وقد صرّح رئيس الحكومة السابق، أمين عام حزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران، لصحيفة «الشرق الأوسط»، في 8 شباط/فبراير 2012، أنّ المغرب «دولة تحكم من خلال الدستور، ورئيس الدولة هو جلالة الملك، ومن صلاحياته التي لا تتدخل فيها الحكومة هناك الجانب العسكري، والجانب الدِّيني».

اعتمدت استراتيجية «التدبير خارج الدِّين» كسلوك سياسي نهجه حزب العدالة والتنمية على إبعاد القاموس الدِّيني عن خطابه السياسي اليومي. وإذا كان خلال

مرحلة المعارضة يعلن مواقف رافضة لبعض الأنشطة الفنية أو الاجتماعية، فقد أصبح خلال تولّيه قيادة الحكومة يلتزم نوعًا من الصمت تجاه تلك الأنشطة، على غرار مهرجان «موازين» الغنائي الذي يقام سنويًا وتنفق فيه ملايين الدولارات. فقد أصبح الحزب أكثر براغماتية في تعاطيه مع الشأن العام، واعيًا بالتمييز بين الدولة والحكومة.

غير أنّ هذه البراغماتية لا تعني أنّ الدولة في المغرب باتت أكثر ثقة في الفاعل الإسلامي مقارنة بالماضي، كما نلمس رفضًا للإسلاميين داخل العمل السياسي من لدن الأطراف السياسية الأخرى التي لا تزال تنظر بعين الريبة إلى التيار الإسلامي. فالحقيقة هي أنّ الصدام الذي كان حاصلًا في الماضي بين الدولة والإسلاميين تحوّل إلى صدام بين هؤلاء والطبقة السياسية، إذ في الوقت الذي رفع الإسلاميون شعار محاربة الفساد، وتخليق العمل السياسي؛ نظر جزء من الطبقة السياسية إلى تلك الشعارات وكأنها تستهدفه. وخلال السنوات الماضية تبيّن أنّ المعارك السياسية التي قادها حزب العدالة والتنمية كانت موجّهة أساسًا إلى الطبقة السياسية، خاصة حزب «الأصالة والمعاصرة» الذي أسّسه شخص مقرّب من الملك عام 2008، هو فؤاد عالي الهمة، رفع منذ البداية شعار محاربة الإسلاميين. ويفهم هؤلاء أنّ الدولة لا تزال تحاربهم بطريقة موارية عبر الأحزاب السياسية الأخرى، وهو ما يؤدّي إلى استمرار حالة سوء التفاهم بينهم وبين الدولة. وقد دفع حادث إعفاء عبد الإله بنكيران من رئاسة الحكومة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2016 بعد فشله في مفاوضاته مع الأحزاب السياسية حزب العدالة والتنمية إلى الشعور بأن الدولة باتت تفكر في تجاوزه بعد أن تخطّت أحداث الربيع العربي، وبأن القبول به كان لظروف استثنائية، وهو ما وجّه رسالة سلبية إلى الإسلاميين الآخرين، مثل جماعة العدل والإحسان، التي طالما انتقدت حزب العدالة والتنمية، ووصفته بأنه سيكون مجرّد أداة للتغطية على الواقع السلبي.

حصيلة وتراجع

شكّلت إزاحة عبد الإله بنكيران من قيادة الحكومة، بعد الفوز الكاسح للحزب في الانتخابات التشريعية في السابع من أكتوبر عام 2016، خطوة استراتيجية من أجل الطيّ التدريجي لصفحة الربيع العربي والعودة إلى المسار الطبيعي للحياة السياسية في البلاد، خصوصًا وأنّ الشعبية التي حصل عليها لدى الرأي العام والجماهير بسبب خطابه الشعبوي وبساطته وعفويته، جعلت الدولة تنظر إليه كمنافس في المشروعية السياسية للملك من الناحية الرمزية. وقد وجد بنكيران صعوبة في تشكيل فريقه الحكومي، رغم المفاوضات مع الأحزاب السياسية التي استغرقت ثلاثة أشهر، وذلك بسبب العراقيل التي وضعها أمامه حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقوده الملياردير ورجل الأعمال عزيز أخنوش، رئيس الحكومة المشكلة بعد انتخابات ثامن أيلول/سبتمبر 2021، إثر فوز حزبه بالمرتبة الأولى.

وبالنظر إلى الصلاحيات التي يمنحها الدستور للملك، كرئيس للدولة، عُيّن الرجل الثاني في الحزب، الدكتور سعد الدِّين العثماني، رئيسًا للحكومة مكان بنكيران، الذي لم يعد مرغوبًا فيه، وكُلّف بإدارة دفّة المفاوضات مع الأحزاب السياسية من أجل تشكيل فريقه الحكومي. وقد تكلّلت مهمة العثماني بالنجاح في وقت سريع، ما أعطى انطباعًا بأن المواقف المتشدّدة والشروط الصعبة التي رفعها حزب التجمع الوطني للأحرار كانت تستهدف بنكيران كشخص، وليس حزب العدالة والتنمية كخطّ سياسي أو أيديولوجي بدرجة أساسية.

مع تولّي العثماني مسؤولية رئاسة الحكومة، وقبول دعوة القصر، بدأ يحصل الشرخ داخل الحزب الذي انقسم لأول مرة إلى تيار تابع لبنكيران، وتيار أطلق عليه «تيار الاستوزار»، الذي كان منه المحامي مصطفى الرميد، وكان يُشار إليه

بوصفه الرجل الثالث القوي داخل الحزب، وقد تخلّى عن العمل السياسي والحزبي مباشرة في أعقاب نتائج انتخابات ثامن أيلول/ سبتمبر، كردّ فعل على الهزيمة المدويّة لحزبه.

بيد أنّ الرصيد السياسي للحزب لدى الرأي العام والناخبين بدأ يتآكل بشكل تدريجي، نتيجة التدبير غير المحكم للملفات الاجتماعية، وعدم القدرة على تنزيل الإصلاحات التي تعهّد بها الحزب في انتخابات 2011 أثناء الربيع العربي، ما جعل صورته تهتزّ، وكذا الصراعات السياسية داخل الائتلاف الحكومي التي استفادت منه الأحزاب الشريكة ـ خصوصًا التجمع الوطني للأحرار ـ لعزل نفسها عن حزب العدالة والتنمية، وترك جمرة الإصلاحات أمام الرأي العام بين يديه، عبر ممارسة نوع من النقد من داخل الائتلاف الحكومي، ودفع الإسلاميين إلى مواجهة انتقادات الشارع.

خلال رئاسة بنكيران للحكومة لم تنجح تلك الاستراتيجية في أداء مفعولها، فقد كان الرجل بارعًا في توجيه الضربات إلى خصومه بطريقة هادئة ومدروسة، وكان يحرص على مخاطبة الشارع بشكل مباشر، والتصريح بالصعوبات التي يلقاها مع شركائه الحزبيين، بل أحيانًا يصل إلى حدّ الكشف عن وقائع الاجتماعات المغلقة بينه وبين الأحزاب، وهو ما كان يربك هذه الأخيرة. لكن مع وصول العثماني إلى رئاسة الحكومة تغيّرت موازين القوة بين الحزب وشركائه الآخرين؛ فالعثماني رجل لا يتوفّر على نفس الخواص السياسية والشخصية والقدرة الخطابية التي يتوفّر عليها بنكيران، وهو حريص أكثر على البروتوكولات الحكومية، التي كان بنكيران عادة يخرج عنها، على حساب خطابه السياسي، ما جعل أداءه ضعيفًا.

سقوط انتخابي

حرص العاهل المغربي محمد السادس، منذ توليه الحكم خلفًا لوالده الحسن الثاني في تموز/يوليو من عام 1999، على أن تجري المحطات الانتخابية بشكل منتظم وفي مواعيدها كلّ خمس سنوات، لما يشكّله ذلك من علامات الاستقرار في النظام السياسي، وعلى أن تخلو من الطعن في النتائج الانتخابية من طرف القوى الحزبية، لما يمثّله ذلك من تشكيك في مصداقية النظام السياسي في تعاطيه مع الشأن العام. ومنذ انتخابات عام 2002، الأولى في عهده، حرص على أن يكون هناك نوع من الانفتاح السياسي رغم وجود البلد في محيط مضطرب، خصوصًا ناحية الإسلاميين، الذين كان يُنظر إليهم في بلدان المنطقة المغاربية بكثير من التوجّس والحذر، بسبب الخلفية الأيديولوجية كما هو الحال في تونس، أو نزعة السلطة العسكرية كما هو الحال في الجزائر، أو الحكم الفردي كما هو الحال في ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي (قُتل عام 2011).

وهكذا جرت لأول مرة، وبشكل غير مسبوق، ثلاث انتخابات في يوم واحد هو الثامن من أيلول/سبتمبر، هي التشريعية التي عنت البرلمان بمجلسيه، والجهوية، والمحلية، انطلاقًا من حرص الدولة على إجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية، خصوصًا وأنها هذه المرة جرت في مناخ سياسي مختلف، يتميّز بالشروع في تنزيل «النموذج التنموي الجديد» الذي كان الملك قد دعا إلى وضعه العام الماضي، وشكّل لجنة ملكية خاصة أشرفت على إجراء عشرات المقابلات والاجتماعية مع الفاعلين السياسيين والنقابيين والجمعويين والشباب عبر مختلف ربوع المملكة، من أجل صياغة مشروع وطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان من بين أهداف الانتخابات إفراز الحكومة التي ستشرف على تنزيل ومواكبة هذا الورش الملكي.

ويبدو أنّ الدولة قرّرت من خلال هذه الانتخابات إعادة هيكلة المشهد السياسي من جديد، بعد المرحلة الانتقالية التي أفرزتها حقبة الربيع العربي، حيث وضعت قانونًا انتخابيًا جديدًا يعتمد قاسمًا انتخابيًا يحتسب المقاعد على أساس المسجّلين على اللوائح الانتخابية، وليس على أساس الناخبين كما جرت العادة في المحطات الانتخابية السابقة. وفيما رحّبت مختلف الأحزاب السياسي بالقاسم الانتخابي، كونه يعطيها فرصة أكبر للفوز، خاصة بالنسبة للأحزاب الصغيرة، انتقده حزب العدالة والتنمية واعتبر نفسه المستهدف الرئيسي منه، للحدّ من نفوذه الانتخابي والحيلولة دون تكرار سيناريو ما حصل عامي 2011 و 2016.

دخل حزب العدالة والتنمية غمار هذه الانتخابات رافعًا شعار «المصداقية والديمقراطية والتنمية» في حملته الانتخابية التي مرّت في أجواء باهتة بسبب وباء كورونا، بينما أعلن أنّ برنامجه «يهدف إلى إقرار نظام الحكم ومتابعة الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة». وفي حين كان الكثيرون داخل الحزب يتكهّنون بهزيمته في تلك الانتخابات، لم يكن أحد ـ حتى من خارج الحزب ـ يتوقّع أن تكون هزيمة كبيرة الحجم بمثل ما حصل، إذ كانت التوقّعات تشير إلى أنه قد يحتل الرتبة الثانية أو الثالثة على أبعد تقدير، نظرًا لوزنه السياسي، وصموده في انتخابات 2016، رغم السلبيات التي طبعت تدبيره للحكومة بعد انتخابات 2011، وقيادته للحكومة مرتين متتاليتين، الأمر الذي لم يسبق أن أُتيح لأيّ حزب سياسي مغربي عبر تاريخ البلاد، وسيطرته شبه الكاملة في الانتخابات المحلية لعام 2015.

وأظهرت النتائج أنّ الحزب لم يفز سوى بأربعة مقاعد في الدوائر الانتخابية البرلمانية، بينما فاز بتسعة مقاعد بفضل الكوتا النسائية، في أكبر هزيمة انتخابية يمنى بها حزب مغربي منذ أول انتخابات نُظّمت في البلاد عام 1963. وحاز حزب التجمع الوطني للأحرار، الليبرالي، على الرتبة الأولى بحصوله على 102 من المقاعد، يليه حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال، بينما احتلّ حزب العدالة والتنمية الرتبة الثامنة.

شكلت تلك الهزيمة ضربة قوية للحزب، الذي كان إلى الأمس القريب الحزب الأول في البلاد، والقوة السياسية الأولى في المشهد السياسي، والحزب الأكثر تنظيمًا في المغرب. وفور بداية تسرّب النتائج، ليلة التاسع من أيلول/ سبتمبر، قدّمت الأمانة العامة للحزب ـ أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر ـ استقالتها الجماعية، وأصدرت بيانًا قالت فيه إنّ نتيجة الانتخابات «غير مفهومة وغير منطقية»، ومنحت مهلة سنة للإعداد للمؤتمر الوطني للحزب من أجل فرز قيادة جديدة.

لقد بدا واضحًا أنّ الحزب تلقّى ضربة موجعة لم يكن يتوقّعها على الإطلاق، إذ لم يستسغ تراجعه بشكل مفاجئ من المرتبة الأولى إلى الثامنة خلال خمس سنوات فقط من قيادته للحكومة الثانية. بيد أنّ ما حصل يجد تفسيره في السياسات الاجتماعية التي نهجها الحزب خلال ولايته الحكومية الأخيرة، وغياب القدرة التواصلية مع الشارع، والحملة الانتخابية الضعيفة التي قام بها بسبب تبعات وباء كورونا، فيما حزب التجمع الوطني نزل بكل ثقله في الحملة، مستغلًا جميع الإمكانيات ووسائل التواصل الاجتماعي بمختلف مستوياتها، وهو ما أهّله للفوز بالمرتبة الأولى، مستفيدًا من التصويت العقابي ضد حزب العدالة والتنمية، وارتفاع نسبة المشاركة التي لم تكن في صالح الإسلاميين، الذين كانوا يستفيدون من وعاء انتخابي شبه مستقر، تآكل بسبب قيادته لحكومتين متتاليتين.

الأسلوب الديمقراطي بديلاً

منذ أول مشاركة له في العملية السياسية، عام 1997، تمكّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق نمو مضطرد مع كلّ عملية انتخابية، بشكل تصاعدي؛ فقد انتقل من تسعة مقاعد في البرلمان عام 1997 إلى 42 مقعدًا في انتخابات 2002 ليصبح القوة السياسية الثالثة، ثم 49 مقعداً في انتخابات 2007 ليصبح القوة السياسية

الثانية، إلى أن أصبح القوة السياسية الأولى في انتخابات 2011 بحصوله على 105 مقاعد، وحافظ على موقعه في انتخابات 2016 بحصوله على 125 مقعدًا.

هذا التصاعد في الشعبية والفوز المتوالي كان من الطبيعي أن يشكّل مصدر إزعاج للدولة وللهيئات السياسية في المغرب، التي رأت أنّ الاستثناء الذي منحه الربيع العربي للإسلاميين سرعان ما تحوّل إلى قاعدة؛ لذلك كان لا بدّ من تلافي سيناريو تركي جديد بحصول الحزب على انتصار انتخابي للمرة الثالثة، وذلك عبر صناديق الاقتراع ـ حقل المواجهة الصامتة ـ بدل الصدام، في بلد يتميّز بخصوصية فريدة، بسبب الموقع المركزي للمؤسسة الملكية، ومركزية إمارة المؤمنين، كآلية لتدبير الشأن الدِّيني بعيدًا عن الإسلاميين، كما سبق القول في بداية هذه الدراسة.

ويمكن التأكيد على أنّ الدولة في المغرب وصلت إلى مرحلة باتت تعتبر فيها الإسلاميين عنصر توازن في الحقل السياسي، عوض كونهم عنصر قلق أو اضطراب، كما هو الحال بالنسبة لعدد من البلدان العربية، فهي لا تريد القضاء عليهم، وفي الوقت نفسه لا تريد أن يكون لهم الحجم الذي يستحقونه. ولكون النظام السياسي في البلاد يستمدّ مشروعيته من الإسلام، فإنه يحتاج إلى الإسلاميين ليشكّلوا قوة مقابلة للتيار العلماني والفرانكوفوني، تحقيقًا للتوازن السياسي، كما يحتاج إلى هذا الأخير لمناكفة الإسلاميين وتحجيم نفوذهم، وهو ما يتجاوب مع أطروحة «الانقسامية» التي يقول بها بعض الباحثين الأنثروبولوجيين الأجانب وعلى رأسهم إرنست جيلنر، في توصيف الوضعية السياسية والثقافية بالمغرب.

المراجع

1 – كتب

- خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني (1993). الرباط: وزارة الإعلام.
- زين الدِّين، الحبيب استاتي (2019). **الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- Chahir, Aziz (2014). «Éthique musulmane et modernisation politique: des potentialités sécularisationnistes des islamistes réformistes au Maroc» *La Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*. Nº7, VX. Novembre.
- El Ayadi, Mohammed (2005) *Les deux visages du Roi: le monarque et le commandeur des croyants*. Casablanca: La Croisée des chemins.

2 – مواقع

https://www.alayam24.com/articles-72199.html

https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/247320.html

https://alislah.ma/wp-content/uploads/2019/01/tawajohat.pdf

https://lakome2.com/politique/56908/